أثر الثورات في المنطقة العربية على الدور الإقليمي لمصر تجاه الصراع العربي الإسرائيلي في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠٢١

The Impact of Revolutions in the Arab Region on Egypt's Regional Role in the Arab-Israeli Conflict (2011–2021)

رقية خيري عبدالحميد محمد

طالبة ماجستير بكلية السياسة والاقتصاد – جامعة بني سويف

عبدالرحمن عبدالعال خليفة

أستاذ العلوم السياسية المساعد بكلية السياسة والاقتصاد – جامعة بني سويف

رضوي عمار سيد

مدرس العلوم السياسية بكلية السياسة والاقتصاد – جامعة بني سويف

المستخلص:

منذ عام ٢٠١١ شهدت المنطقة العربية العديد من التغييرات المحلية والإقليمية والدولية، والتي أدت إلى إحداث تغيير شامل في البيئة السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية بشكل لم يسبق له مثيل، وقد انعكست هذه التحولات على الدور الإقليمي لمصر بشكل عام، وعلى دورها في الصراع العربي الإسرائيلي بشكل خاص. يتمثل التساؤل الرئيسي للدراسة في: ما أثر التغير في البيئة العربية على الدور الإقليمي لمصر في الصراع العربي الإسرائيلي في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠٢١؟. وتهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على مقومات الدور الإقليمي لمصر سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وثقافياً، والتعرف على الخلفية التاريخية لدور مصر في الصراع العربي الإسرائيلي، وتحليل طبيعة دورها الإقليمي في الصراع العربي الإسرائيلي بعد الثورات العربية، وأيضاً التعرف على الجهود المصرية في حشد الدعم الإقليمي والدولي للقضية الفلسطينية. وفي إطار دراسة دور الوساطة المصرية في الصراع العربي الإسرائيلي في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠٢١، تعتمد الدراسة على منهجي تحليل النظم ونظرية الدور لمعرفة تأثير الثورات العربية على السياسة الخارجية المصرية.

الكلمات المفتاحية: الثورات، الاحتجاجات، الدور الإقليمي، الصراع العربي الإسرائيلي.

Abstract:

Since 2011, the Arab region has witnessed many local, regional and international changes, which have led to a comprehensive change in the political, security, economic and social environment in an unprecedented manner. These transformations have been reflected in Egypt's regional role in general, and its role in the Arab-Israeli conflict in particular. The main question of the study is: What is the impact of the change in the Arab environment on Egypt's regional role in the Arab-Israeli conflict in the period from 2011 to 2021? This study aims to identify the components of Egypt's regional role politically, economically, militarily and culturally, identify the historical background of Egypt's role in the Arab-Israeli conflict, analyze the nature of its regional role in the Arab-Israeli conflict after the Arab revolutions, and also identify Egypt's efforts to mobilize regional and international support for the Palestinian cause. Within the framework of studying the role of Egyptian mediation in the Arab-Israeli conflict in the period from 2011 to 2021, the study relies on the methodologies of systems analysis and role theory to understand the impact of the Arab revolutions on Egyptian foreign policy.

Keywords: revolutions, protests, regional role, Arab-Israeli conflict.

المقدمة:

تعد مصر قلب العالم العربي، وأحد أهم أركانه، وتمثل الدائرة العربية محوراً رئيسياً في سياستها الخارجية، فقد استطاعت مصر عبر تاريخها الطويل القيام بدور قيادي بارز في المنطقة العربية من خلال بناء جسور التواصل والتعاون مع الدول المحيطة بها، واستخدام قدراتها ومواردها لمواجهة التحديات الإقليمية والعالمية(١).

ومنذ عام ٢٠١١ شهدت المنطقة العربية تحولات جذرية على كل الأصعدة المحلية والإقليمية والعالمية، مما أثر بشكل كبير على الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لدول المنطقة، وقد انعكست هذه التحولات على أدوار الدول الإقليمية وخاصة مصر التي تأثرت سياستها الخارجية نتيجة للتغييرات العميقة التي أعقبت ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١، ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

وفي ضوء هذه التحولات العميقة التي شهدتها المنطقة العربية منذ عام ٢٠١١، أصبحت عملية التكيف مع المستجدات الإقليمية والعالمية ضرورة ملحة بالنسبة لمصر، فقد شكلت الاضطرابات العديدة في الدول المجاورة تهديداً مباشراً للأمن القومي المصري، مما دفع مصر إلى تكثيف جهودها للحفاظ على توازن واستقرار

المنطقة العربية والاستجابة للتحديات الراهنة؛ وتعزيز مكانتها كقوة إقليمية فاعلة، ومن هذا المنطلق سعت مصر لاستعادة دورها كقائد إقليمي، من خلال تعزيز مقوماتها الذاتية مثل تحديث قدراتها العسكرية، والإصلاح الاقتصادي من خلال العديد من المشروعات الوطنية، وتعزيز مقوماتها الاجتماعية والثقافية والقوى الناعمة(٢).

ومنذ تولي الرئيس السيسي الحكم في يونيو ٢٠١٤، استمرت مصر في تعزيز دورها كوسيط رئيسي في الصراع العربي الإسرائيلي رغم التحديات الداخلية والخارجية. فقد قامت مصر بدور حاسم في الوساطة بين الفصائل الفلسطينية والقوات الإسرائيلية لوقف إطلاق النار وعدم تصعيد الصراع خلال الاعتداءات الإسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة، مثل اعتداءات عام ٢٠١٤ وأزمة حي الشيخ جراح ٢٠٢٠، وقطاع غزة عام ٢٠٢١، والاعتداءات الإسرائيلية يوم ٧ أكتوبر ٢٠٢٣. وقامت مصر بدورها كوسيط بعد الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان. وبالإضافة إلى الجهود المصرية لحشد الدعم الدولي للقضية الفلسطينية، كما سعت مصر لتأمين الاحتياجات الانسانية للفلسطينيين عبر الحدود المصرية مع غزة، مما عزز من دورها الإقليمي في المنطقة العربية.

أولاً: المشكلة البحثية وتساؤلات الدراسة:

يعد الصراع العربي الإسرائيلي من أكثر الصراعات استمرارية وتعقيداً في التاريخ الحديث، ومنذ منتصف القرن العشرين كان لمصر دوراً محورياً في هذا الصراع، ولم يتأثر دورها باختلاف القيادة السياسية. ومنذ عام ٢٠١١ شهدت المنطقة العربية العديد من التغييرات المحلية والإقليمية والدولية، والتي أدت إلى إحداث تغيير شامل في البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل لم يسبق له مثيل في الدول العربية، وقد انعكست هذه التحولات على الدور الإقليمي لمصر، ومنها دورها في الصراع العربي الإسرائيلي، ولذلك يتمثل التساؤل الرئيسي للدراسة في:

ما أثر التغير في البيئة العربية على الدور الإقليمي لمصر في الصراع العربي الإسرائيلي في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠٢١؟

وينبثق من التساؤل الرئيسي عدد من الأسئلة الفرعية:

١- ما مقومات الدور الإقليمي لمصر؟

٢- ما هي الركائز الأساسية لدور مصر الإقليمي بشأن الصراع العربي الإسرائيلي؟

٣- إلى أي مدى أثرت الثورات العربية على موقف مصر من قضايا الصراع العربي الإسرائيلي؟

ثانياً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على العديد من النقاط ذات الصلة بدور الوساطة المصرية في الصراع العربي الإسرائيلي، وأبرزها:

- الوقوف على مقومات الدور الإقليمي لمصر سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وثقافياً.
- التعرف على الخلفية التاريخية لدور مصر في الصراع العربي الإسرائيلي.
- التعرف على طبيعة دور مصر الإقليمي في الصراع العربي الإسرائيلي بعد الثورات العربية.
- التعرف على الجهود المصرية لحشد الدعم الإقليمي والدولي للقضية الفلسطينية.

ثالثاً: منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على منهجي تحليل النظم ونظرية الدور وهما كالآتي:

١- اقتراب تحليل النظم:

وفي إطار دراسة أثر الثورات والاحتجاجات في المنطقة العربية على الدور الإقليمي لمصر في الصراع العربي الإسرائيلي في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠٢١، يتم استخدام اقتراب تحليل النظم لفهم تأثير هذه الثورات على السياسة الخارجية المصرية. ويعتمد هذا الإطار على ثلاثة عناصر رئيسية:

١- المدخلات: تشمل العوامل المؤثرة في البيئة المصرية أثناء اتخاذ القرار، مثل ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١، ٣٠ يونيو ٢٠١٣، وتأثير الثورات العربية منذ عام ٢٠١١، والتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول المجاورة، وبالإضافة إلى الضغوط الإقليمية والعالمية.

٢- عملية صنع السياسة: تتناول كيفية استجابة القيادة المصرية لهذه التحديات، من خلال تعديل السياسة الخارجية، وتقوية التحالفات القائمة أو تشكيل تحالفات جديدة، وتوجيه الموارد الاقتصادية والدبلوماسية لتعزيز مكانة مصر الإقليمية.

٣- المخرجات: تشير إلى نتائج السياسات والاستراتيجيات بناءً على عملية صنع السياسة، مثل التغيرات في الدور الإقليمي لمصر بعد الثورات وتوضيح تأثيرها على الصراعات الإقليمية مثل الصراع العربي الإسرائيلي، وقدرتها على استعادة دورها كمركز قوة في المنطقة.

٢- نظرية الدور:

كما تعتمد هذه الدراسة على نظرية الدور والتي تفترض أن لكل وحدة دولية دور أو مجموعة من الأدوار تقوم بها على المستوى الإقليمي والدولي وتحدد هذه الأدوار بناءً على إدراك صانع القرار لمقدرات دولته ولشكل النظامين الإقليمي والعالمي والفرص المتاحة فيهما وذلك باعتبار أن سلوك الوحدات الدولية إنما هو ترجمة لتلك الأدوار (٣).

وفي إطار دراسة دور الوساطة المصرية في الصراع العربي الإسرائيلي في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠٢١، يتم استخدام نظرية الدور لمعرفة تأثير الثورات العربية على السياسة الخارجية المصرية. ووفقاً لنظرية الدور تحدد الدول أدوارها بناءً على إدراكها لمقدراتها وللنظامين الإقليمي والعالمي، مما يؤثر بشكل كبير على سياستها الخارجية وسلوكها في العلاقات الدولية. لذلك سوف تناول الدراسة دور الوساطة المصرية في الصراع العربي الإسرائيلي من خلال عرض الدور التاريخي الذي كانت تلعبه مصر قبل الثورات، ثم دراسة كيفية تأثير التغييرات الناتجة عن الثورات على إدراك صانعي القرار في مصر لدورها في الصراع العربي الإسرائيلي.

رابعاً: مفاهيم الدراسة:

تتناول الدراسة عدة مفاهيم رئيسية، وهي كالآتي:

١- الثورة:

يري هنتجتون أن الثورة تعرف على أنها "عملية التغيير الهيكلي السريع المفاجئ والداخلي والعنيف في القيم والمبادئ والمفاهيم الاجتماعية السائدة في المجتمع وفي المؤسسات السياسية والبنية الاجتماعية والعلاقات الاقتصادية والقيادة والسياسات والأنشطة الحكومية"(٤).

وتعرف الثورة على أنها "عملية انتقال السلطة السياسية من فئة قليلة إلى جماهير الشعب، نتيجة حركة اجتماعية قد تكون عنيفة تنمو بفضل توترات داخل النظام السياسي يترتب عليها انفجار شعبي يحطم النظام

القائم، ويؤدي إلى استيلاء نخبة جديدة على السلطة، وإجراء تغيير سريع في توزيع القوى السياسية وعوائد النظام لمصلحة قطاعات واسعة من الشعب"(٥).

٢ – الاحتجاجات:

تعرف الاحتجاجات على أنها "أسلوب للتعبير عن رأي جماعة أو حزب سياسي أو شخص ويكون هذا الاحتجاج في منطقة ذات شهرة واسعة لكي تصل إلى أغلب شرائح المجتمع. وأيضاً تعرف الاحتجاجات بأنها "حركات يقوم بها أفراد المجتمع بسبب تقصير من قبل الحكومات في تقديم المطالب التي يسعى الشعب للحصول عليها"(٦).

وهناك جدلاً أكاديمياً حول تصنيف الأحداث التي شهدتها الدول العربية عام ٢٠١١، على أنها ثورات أم احتجاجات، ففي حين يوجد اتفاق واسع على تصنيف ما حدث في بعض الدول على أنها ثورات مثل تونس. تظهر اختلافات حول تصنيف أحداث دول أخرى مثل ليبيا واليمن وسوريا، حيث يراها البعض ثورة، بينما يصفها البعض الآخر احتجاجات. ولكن هناك بعض الدول يميل التصنيف إلى اعتبارها احتجاجات مثل البحرين. ومع ذلك ما تم النظر إلى هذه الأحداث، نجد أنها في معظم الحالات يمكن تصنيفها كثورات، لأن الهدف الأساسي كان تغيير النظام السياسي القائم بشكل جذري، وليس مجرد المطالبة بإصلاحات جزئية، كما أن هذه الأحداث أسفرت عن تغييرات هيكلية عميقة في الأنظمة السياسية والاجتماعية للدول التي شهدتها. وهذا ما ذهب إليه الرأي الغالب من جانب الأساتذة في مناقشات السيمنار العلمي لخطة الدراسة.

٣ – الدور الإقليمي:

يعرف الدور الإقليمي في السياسة الخارجية بأنه الوظيفة التي تقوم بها الدولة على المستوى الإقليمي، والتي تسعى من خلالها لتحقيق أهدافها مع مراعاة ما تملكه الدولة من إمكانيات مادية وغير مادية. فإن لكل وحدة دولية دوراً تؤديه في بيئتها الخارجية ضمن النسق الدولي، ويتم هذا بشكل مستمر، أو في أي منطقة ذات أهمية استراتيجية في سياستها الخارجية(٧).

فالدور الإقليمي هو مجموع ما تقوم به الوحدة الدولية من أفعال وسلوكيات في ممارسة نشاطها الخارجي بقصد تحقيق أهدافها في السياسة الخارجية، وعلى هذا فالدور يعبر عما يراه صانع القرار بأنه مناسب للوحدة وللوظائف التي يجب أن تقوم بها في المجال الدولي(٨).

خامساً: الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة في هذا الموضوع، ومنا على سبيل المثال الدراسات التالية:

١ – دراسة بعنوان "دور مصر الإقليمي"(٩).

توضح هذه الدراسة أن مصر بحاجة إلى إعادة هيكلة اقتصادها ووضعها الدفاعي لكي تلعب أي دور جيوستراتيجي جوهري، وقد يؤثر الفشل في مواجهة هذا التحدي على دورها كشريك قوي للولايات المتحدة وقوة معتدلة في المنطقة، وتناولت هذه الدراسة جوانب عدة لدور مصر الإقليمي المستقبلي وهي العصر الاقتصادي الجديد ومخاطرة، تطلعات مصر الإقليمية، المعوقات الإقليمية على دور مصر، البعد العسكري لدور مصر الإقليمي، وأيضا العلاقات الأمريكية المصرية.

وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة توصيات منها أنه يجب استخدام المساعدات الأمريكية المستقبلية لتشجيع الخصخصة والنمو الموجه للتصدير، ويجب على الولايات المتحدة تشجيع المستثمرين في مصر وتقديم التسهيلات الائتمانية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، لأن قطع المساعدات الأمريكية عن مصر سيكون له تأثير سلبي على المصالح الإقليمية للولايات المتحدة، وأوضحت الدراسة أن هناك حاجة إلى مزيد من تدابير بناء الثقة بين القطاعين العسكريين المصري والإسرائيلي.

٢ – دراسة بعنوان "الربيع العربي: أصوله وتطوره وعواقبه... بعد أربع سنوات"(١٠).

تتناول هذه الدراسة تحليل نشأة وتطور أحداث الربيع العربي، والتوترات التي سبقت هذه الثورات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما تتناول الآثار الواسعة لها على المستويات الوطنية، الإقليمية، والعالمية. وتستعرض تأثير التكنولوجيا الرقمية والشبكات الاجتماعية كأدوات فاعلة في تحفيز النشاط الشعبي. وتهدف إلى تقييم ما إذا كانت المنطقة العربية تتجه نحو مأزق سياسي أم أن الحكومة السياسية قادرة على تجنب ما يحدث. وتفترض الدراسة أن الربيع العربي له تأثير عميق في قضايا المنطقة العربية، وتطرح سؤالاً رئيسياً حول ما إذا كانت الانتفاضات مجرد انفجار مؤقت للغضب الشعبي أم بداية لتحول ديمقراطي طويل الأمد.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج رئيسية منها: أن الانتفاضات العربية لم تحقق النتائج المتوقعة بشكل كامل على الرغم من تنوع نتائج الثورات في كل دولة، إلا أن التأثيرات كانت غير متوقعة وغير مؤكدة، مما أدى إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي في العديد من الدول. كما أظهرت التحولات التي شهدتها المنطقة أن الربيع العربي كان نقطة تحول مهمة ولكنها مليئة بالتحديات. وأن الدول التي قامت بها الثورات شهدت تفاوتاً في

نتائجها. وتقر الدراسة أن المستقبل لا يزال غير واضح فيما يتعلق بالتحول السياسي في المنطقة، مع احتمالية استمرار حالة عدم الاستقرار والصراع السياسي لفترة طويلة.

٣- دراسة بعنوان "تداعيات الثورات العربية على الأمن الإقليمي العربي ٢٠١٠ – ٢٠١٧"(١١).

تكمن مشكلة هذه الدراسة في دراسة تأثير الثورات العربية على الأمن الإقليمي العربي، حيث أنه بعد اندلاع تلك الثورات في أواخر عام ٢٠١٠، بدأ الأمن الجماعي العربي يتأثر بشكل سلبي مما أوجد حالة انعدام الأمن في كثير من الدول العربية، وتم طرح العديد من التساؤلات حول مصير الأمن الإقليمي العربي، في ظل تسارع وتيرة الأحداث والتدهور الأمني الذي تشهده معظم الدول العربي. وتقوم الدراسة على فرضية أن هناك علاقة طردية سلبية وهي أن النتائج التي تمخضت عنها الثورات العربية سواء الإيجابية، أم السلبية خلال أواخر العام ٢٠١٠ حتى الآن، ساهمت في التأثير السلبي على الأمن الإقليمي العربي، وأصبح أكثر ضعفاً من ذي قبل.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، منها: أن الثورات العربية أدت إلى تداعيات كبيرة على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والثقافية، وغيرها. وأن الأسباب التي مهدت للثورات في بعض الدول العربية لم تكن ذات بعد واحد بل كانت مجموعة من الأسباب. كما أن تداعيات الثورات العربية لم تقتصر على الدول التي حدثت فيها الثورات بل انتقلت إلى دول أخرى داخل الإقليم العربي وخارجه، وحتى أنها طالت النظام الدولي، والمنظمات الإقليمية والعالمية. وأن الثورات العربية استطاعت التغيير بشكل إيجابي، ومن ذلك التطور المؤسسي، وإجراء انتخابات تشريعية، ورئاسية ديمقراطية، وقد أسهمت الثورات العربية إلى حد ما في تسريع وتيرة الإصلاحات السياسية والاقتصادية في الدول التي شهدت ثورات.

٤- دراسة بعنوان "الدور المصري في عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية في الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٩)"(١٢).

تكمن المشكلة البحثية لهذه الدراسة في أن الفترة منذ بداية عام ٢٠٠٠ شهدت تطورات أثرت على المنطقة العربية، وأظهرت ضعف بنية النظام العربي، وخلوه من قيادة قادرة على إعادة القوة لهذا النظام، الأمر الذي زاد من الاهتمام بدور مصر الإقليمي وخاصة الدور المصري في القضية الفلسطينية الذي يعد مؤشراً هاماً على فاعلية وحيوية الدور الإقليمي المصري بشكل عام، ولذلك فهذه الدارسة تحاول الإجابة علي تساؤل رئيسي وهو، كيف أثرت هذه التطورات على الدور الإقليمي المصري عامة، وعلى القضية الفلسطينية خاصةً. واعتمدت هذه الدراسة على منهج نظرية الدور كمفهوم تحليلي للدور المصري في القضية الفلسطينية.

وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج ومنها: أن مصر تمتلك المقومات والمقدرات القومية الكافية التي تؤهلها لأن تكون لاعباً رئيسياً في المنطقة العربية، وأن دور مصر في تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في فترة الدراسة اتسم بالطابع الأمني، والاتفاقيات الحدودية. أن دور مصر في القضية الفلسطينية دوراً محورياً لتعزيز أمن مصر القومي والحفاظ على مكانتها، كما أن الدور المصري مهماً للغاية للحفاظ على الحقوق الفلسطينية.

٥- دراسة بعنوان "أثر الثورات العربية وتفاعلاتها الإقليمية والدولية في القضية الفلسطينية ومستقبلها"(١٣).

تتمثل المشكلة البحثية لهذه الدراسة في تحليل أثر الثورات العربية، وما يصاحبها من تغيرات في الأنظمة السياسية، خاصة مصر، وأثر تفاعلاتها المحلية والإقليمية على مستقبل القضية الفلسطينية. وتحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي، وهو: ما الاحتمالات المتوقعة لمستقبل القضية الفلسطينية في ضوء التداعيات السياسية الإقليمية والدولية الناجمة عن الثورات العربية؟ وما أثر تلك الثورات وتفاعلاتها الإقليمية والدولية على مستقبل القضية الفلسطينية؟. وتعتمد هذه الدراسة على استخدام منهجي وهما تحليل النظم والمصلحة القومية.

توصلت هذه الدراسة لنتائج عدة أهما: أن الثورات العربية أثبتت عمق الارتباط بين الشعوب العربية، وتماثل أسباب نشوب الاحتجاجات، مما يعكس تقارباً كبيراً في نمط المشكلات والتحديات الداخلية التي تعاني منها الشعوب العربية. وإن حجم الأزمات الداخلية للشعوب العربية وانشغالهم بأوضاعهم الداخلية أثر سلباً على التفاعل مع القضية الفلسطينية طيلة سنوات الثورات العربية. ولم تحل ثورتا مصر ٢٥ يناير، ٣٠ يونيو دون أخذ مصر لمكانتها الإقليمية في التفاعل مع القضية الفلسطينية على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي.

ومن خلال هذا العرض للدراسات السابقة، يمكننا الاستفادة منها في عدة جوانب رئيسية، ومنها معرفة دور مصر الإقليمي تاريخياً وخاصة دورها في الصراع العربي الإسرائيلي، وأيضاً التعرف على آثار الثورات العربية على الأمن الإقليمي، بالإضافة إلى معرفة أثر الثورات العربية وتفاعلاتها في القضية الفلسطينية، مما يساعدنا في تحليل أثر الثورات العربية على دور مصر في الصراع العربي الإسرائيلي.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في تركيزها على مقومات الدور الإقليمي لمصر بعد الثورات العربية، وأيضاً تتناول الدراسة جهود مصر في التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠٢١، كما تحلل أثر الثورات العربية على الدور الإقليمي لمصر في الصراع العربي الإسرائيلي.

سادساً: تقسيم الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى خمسة محاور، يتناول الأول مقومات الدور الإقليمي لمصر وحلل الثاني آثار الثورات العربية، ويتناول الثالث الخلفية التاريخية لدور مصر في الصراع العربي الاسرائيلي، ويذكر الرابع الركائز الأساسية لموقف مصر تجاه الصراع العربي الإسرائيلي منذ عام ٢٠١١، ويحلل الخامس منها جهود مصر للتسوية السلمية منذ عام ٢٠١١.

المحور الأول: مقومات الدور الإقليمي لمصر:

يعتمد قوة الدور الذي تلعبه الوحدة الدولية خارج نطاق حدودها الوطنية بالأساس على ما تملكه هذه الوحدة من مقومات أساسية تصوغها خصائصها القومية. وتمتلك مصر العديد من المقومات التي تؤهلها للقيام بدور إقليمي مؤثر في المنطقة العربية مثل الموقع الجغرافي والمساحة والتراكم الحضاري والثقافي، والموارد الاقتصادية والكتلة البشرية، والقوة العسكرية، فمنذ خطاب تنصيب الرئيس السيسي عام ٢٠١٤، ركز على أهمية تعزيز الاستقرار السياسي، وتحديث المنظومة الأمنية، والنهوض بالمقومات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية؛ فمصر الداخل هي التي تمتلك قدرات دورها الخارجي(١٤).

١ – القدرات السياسية:

تعرف القدرات السياسية على أنها مجموعة الموارد التي تمتلكها الدولة وتمكنها من القيام بدورها سواء داخل الدولة أو خارجها. وتشمل القدرات السياسية للدولة بعدين رئيسيين الأول داخلي: وهو يرتبط بهيكل النظام السياسي والحكم, وقدرته على التنسيق بين جميع عناصر الدولة. والثاني خارجي يتمثل في قدرة الدولة على وضع سياستها الخارجية واتخاذ القرارات على الصعيد الإقليمي والعالمي(١٥).

في ٢٠١٤، قامت لجنة الخمسين بإعداد دستور جديد لمصر، يتكون من ٢٤٧ مادة، وتم الاستفتاء عليه في يومي ١٤ و١٥ يناير. وجاءت نسبة الموافقة عليه (٩٨.١٪)، وبإعلان النتيجة النهائية للاستفتاء، تكون مصر قد اجتازت أول استحقاق لخريطة المستقبل(١٦). ووفقاً للمادة (٥) من الدستور، يقوم النظام السياسي أساس على التعددية السياسية والحزبية، والتداول السلمي للسلطة، والفصل بين السلطات والتوازن بينها، وتلازم المسئولية مع السلطة، واحترام حقوق الإنسان وحرياته، على الوجه المبين في الدستور(١٧).

وطبقاً لما جاء في المواد (٧٥، ٧٧) من دستور ٢٠١٤، يكون للمواطنين حق تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية على أساس ديمقراطي، وتكون لها الشخصية الاعتبارية بمجرد الإخطار. وتمارس نشاطها بحرية، ولا يجوز للجهات الإدارية التدخل فى شئونها(١٨).

ومن ضمن الأهداف الإستراتيجية لرؤية مصر ٢٠٣٠، هو إعطاء دور أكبر في عملية اتخاذ القرار لمنظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية، وخلق مناخ تشاركي بين المحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدني(١٩). وفي إطار إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في سبتمبر ٢٠٢١، أعلن الرئيس السيسي أن عام ٢٠٢٢ هو عام المجتمع المدني في مصر، لأهمية الدور الذي يقوم به(٢٠).

وطبقاً للمادة (٧٤) من دستور ٢٠١٤، فإنه يحق للمواطنين تكوين الأحزاب السياسية، بإخطار ينظمه القانون. ولا يجوز مباشرة أى نشاط سياسي، أو قيام أحزاب سياسية على أساس ديني، أو بناء على التفرقة أو ممارسة نشاط مخالف لمبادئ الديمقراطية، أو سري، أو ذي طابع عسكري أو شبه عسكري، ولا يجوز حل الأحزاب إلا بحكم قضائي(٢١).

وبالنسبة للبعد الخارجي، تعد مصر من الدول الرائدة في تأسيس العديد من المنظمات الإقليمية والدولية، وفي الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠٢١، كانت مصر عضواً فاعلاً في العديد من المنظمات، كما تولت رئاسة عدد من المنظمات، ومن أهما منظمة الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، والإتحاد الإفريقي، وذلك انطلاقاً من إيمانها العميق بأهمية التعاون الإقليمي والدولي لتحقيق المصالح المشتركة بين الدول. كما تسعى مصر من خلال هذه المشاركات إلى تحقيق أهداف البشرية في مجالات الأمن، السلم، والتنمية ولالتزام بمبادئ ومواثيق المنظمات الإقليمية والدولية، ومحاولة تحقيق أكبر إنجاز ممكن للقضايا الوطنية والعربية والإفريقية(٢٢).

٢ – القدرات الأيديولوجية:

لا شك في أن تغير القيادة في الدول يؤثر بشكل كبير على توجهات وأنماط السياسة الخارجية، من خلال ما تحمله من رؤى وتصورات للسياسة الخارجية للدولة، ومن هنا تدخل القيادة السياسية ضمن العناصر المؤثرة في صياغة السياسات الخارجية(٢٣).

انطلقت رؤية الرئيس عبد الفتاح السيسي لدور مصر الإقليمي من إدراك الواقع القائم في مصر بعد الثورات العربية، وما مرت به مصر من أوضاع صعبة أمنياً وسياسياً واقتصادياً. وهدفت هذه الرؤية إلى تحديد واضح للأولويات، بدءاً من تحقيق الاستقرار وإعادة تماسك المجتمع المصري وتثبيت أركان الدولة، وإجراء عملية

إصلاح شاملة وإعادة صياغة سياسة مصر الخارجية على نحو يستعيد لها مكانتها على المستوى الإقليمي والعالمي(٢٤).

ومن خلال تحليل مضمون خطابات الرئيس عبد الفتاح السيسي منذ عام ٢٠١٤ يمكن الكشف عن مجموعة من الثوابت في رؤيته للدور الإقليمي لمصر التي تعكس المبادئ الأساسية التي اعتمدتها السياسة الخارجية المصرية، وتؤكد على التوجهات المستدامة لمصر في مواجهة القضايا الإقليمية، وهذه الثوابت هي: بناء القدرات الداخلية، استعادة المكانة التقليدية في العالم العربي، مواجهة خطر الإرهاب بجميع صوره وأشكاله، دعم أمن الخليج العربي، تعزيز الأمن القومي العربي، دعم القضية الفلسطينية، إعادة الإعمار والتنمية للقارة الإفريقية في مرحلة ما بعد النزاعات، التوصل لاتفاق قانوني عادل ومتوازن وملزم بشأن ملف سد النهضة، منع نزوح المزيد من اللاجئين، التصدي للهجرة الغير شرعية، بالإضافة إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والندية والالتزام والاحترام المتبادل كمبادئ أساسية لسياسات مصر الخارجية(٢٥).

٣- القدرات الاقتصادية:

تمتلك مصر العديد من الموارد الاقتصادية المتنوعة التي تمكنها من لعب دور إقليمي بارز، ويعزز ذلك موقعها الجغرافي الاستراتيجي الذي يتيح لها أن تلعب دوراً هاماً في التجارة العالمية، وتشمل هذه الموارد المائية والأرض الخصبة ومصادر الطاقة المتجددة والثروات المعدنية بالإضافة إلى الإمكانيات السياحية المتنوعة، فقوة الاقتصاد المصري تتمثل في تمتعه ببنية تحتية متطورة تتيح له إمكانية التطور والنمو(٢٦).

ووفقاً للمادة (٢٧) من دستور ٢٠١٤، يهدف النظام الاقتصادي إلى تحقيق الرخاء من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، والقضاء على الفقر(٢٧).

في عام ٢٠١٦ شرعت الحكومة المصرية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، في برنامج إصلاح اقتصادي مهم، حقق العديد من النتائج الإيجابية منها زيادة النمو، والاحتياطات الدولية وانخفاض معدل البطالة، وانخفاض إجمالي الدين الحكومي العام من الناتج المحلي الإجمالي. وبعد نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي، شرعت الحكومة المصرية في عام ٢٠٢٠ في صياغة البرنامج الوطني للإصلاح الهيكلي، والذي يهدف إلى دعم الاقتصاد لتحقيق نمو شامل متوازن ومستدام، وتم إعداده باتباع منهج تشاركي تبنته الدولة المصرية مع مؤسساتها العامة والخاصة والمجتمع المدني. وتتمثل الأهداف الرئيسة للبرنامج في تعزيز المرونة الاقتصادية، وتشجيع العمالة، ورفع القدرة الإنتاجية والتنافسية للاقتصاد، ولا سيما الصناعات الموجهة للتصدير(٢٨).

في عام ٢٠١٦، أطلقت مصر النسخة الأولى من استراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠"، وتهدف أن تكون مصر بحلول عام ٢٠٣٠ ذات اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع، كما وضعت الرؤية سبعة ممكنات ضرورية لتحقيق الأهداف بفاعلية وكفاءة، وهي توفير التمويل، تحقيق التقدم التكنولوجي والابتكار، تعزيز التحول الرقمي، إنتاج البيانات وإتاحتها، تهيئة بيئة تشريعية داعمة، توفير منظومة قيم ثقافية مساندة، وضبط الزيادة السكانية(٢٩).

٤ – القدرات العسكرية:

تشمل القوات المسلحة أربعة فروع رئيسية للخدمة: القوات الجوية المصرية، والجيش المصري، والبحرية المصرية، وقوات الدفاع الجوي المصرية. وتأسست المنظمة في شكلها الحالي عام ١٨٢٠ (٣٠). وبعد ثورتي ٢٥ يناير، ٣٠ يونيو، اعتمدت مصر خطة تطوير شاملة في جميع اتجاهات وأفرع القوات المسلحة وبخطوات غير مسبوقة، وفى تطور كبير على جميع المستويات، بالإضافة لعلاقات الشراكة مع الدول الكبرى فى مجال التصنيع العسكري؛ لتعزيز قدرة الجيش على حماية الأمن القومي المصري والعربي في مواجهة التحديات التي تمر بها المنطقة(٣١).

وطبقاً للمادة (٢٠٠) من دستور ٢٠١٤، فإن القوات المسلحة ملك للشعب، مهمتها حماية البلاد، والحفاظ على أمنها وسلامة أراضيها، والدولة وحدها هى التى تنشىء هذه القوات، ويحظر على أي فرد أو هيئة أو جهة أو جماعة إنشاء تشكيلات أو فرق أو تنظيمات عسكرية أو شبه عسكرية. ويكون للقوات المسلحة مجلس أعلى، على النحو الذى ينظمه القانون(٣٢).

فمنذ تولى الرئيس عبد الفتاح السيسي الحكم عام ٢٠١٤ هدف إلى تحقيق طفرة نوعية حقيقية للقوات المسلحة والجيش المصري، لتعزيز القدرات العسكرية المصرية، ومن هنا يمكننا الوقوف على عدة عوامل عسكرية أسهمت في تبني سياسة خارجية نشطة أدت إلى استعادة الدور الإقليمي لمصر، ومنها امتلاك أدوات الردع، تنويع مصادر السلاح، تحديث البنية العسكرية، رفع الكفاءة القتالية لأفراد القوات المسلحة، التصنيع العسكري في الهيئة العربية للتصنيع ووزارة الإنتاج الحربي(٣٣).

في عام ٢٠٢١ جاءت مصر في الترتيب الثالث عشر من بين أقوى جيوش العالم، وفقاً لمؤشر القوة العسكرية "Global Fire Power"، أما عام ٢٠٢٢ فقد حققت مصر تقدماً حيث جاءت في الترتيب الثاني عشر عالمياً من بين أقوى ١٤٢ جيشاً حول العالم(٣٤).

٥- القدرات الثقافية:

منذ تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي الحكم، شهدت الثقافة المصرية حراكاً كبيراً على المستويين المحلي والعالمي، حيث وضعت القيادة السياسية العديد من السياسات الثقافية الفعالة التي تسهم في وضع الإطار الثقافي العام في المجتمع والحفاظ على تماسكه، وتعزيز القوة الناعمة المصرية ودورها على المستوى الدولي.

ووفقاً للمادة (٥٠) من دستور ٢٠١٤، فإن تراث مصر الحضاري والثقافي المادي والمعنوي، بجميع تنوعاته ومراحله الكبرى، ثروة قومية وإنسانية، تلتزم الدولة بالحفاظ عليه وصيانته، والاعتداء على أي من ذلك جريمة يعاقب عليها القانون وتولى الدولة اهتماماً خاصاً بالحفاظ على مكونات التعددية الثقافية في مصر(٣٥).

وإيماناً بقيمة الثقافة والرياضة ودورهما الجوهري في تشكيل هوية المصريين منذ بداية التاريخ تهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ إلى دعم الحياة الثقافية وإثرائها بجميع أنواعها، ورفع درجة الوعي الرياضي لدى المواطنين، وتوفير أماكن لممارسة الرياضة دون تمييز(٣٦).

استطاعت الدولة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢١ تحقيق عدد كبير من الإنجازات بمجال الثقافة، ومنها المشروعات الإنشائية وتطوير البنية التحتية، تعزيز القيم الإيجابية في المجتمع، تنمية الموهوبين ودعم المبدعين، دعم الصناعات الثقافية، حماية وتعزيز التراث الثقافي، تحقيق العدالة الثقافية، بالإضافة إلى التطور في مجال التحول الرقمي(٣٧).

بالإضافة إلى الجانب الثقافي الذي يعتبر أحد أهم مصادر القوة الناعمة المصرية، هناك العديد من المصادر الأخرى المتنوعة التي تسهم في تعزيز دور مصر الإقليمي والعالمي. ومن أهم تلك المصادر الأزهر الشريف، الكنيسة، الجامعات المصرية، التاريخ الحضاري، الفن المصري، والدبلوماسية الثقافية. وفي عام ٢٠٢١ جاء ترتيب مصر في المرتبة ٣٤ بين دول العالم في جدول مؤشر القوة الناعمة(٣٨).

المحور الثاني: آثار الثورات العربية في الفترة من ٢٠١١- ٢٠٢١

في أواخر عام ٢٠١٠ اندلعت شرارة الثورات العربية في تونس في الثامن عشر من ديسمبر، ثم انتقلت إلى العديد من الدول العربية، مثل مصر وليبيا واليمن وسوريا والبحرين، وأخيراً السودان في عام ٢٠١٩. ويرى بعض الباحثين السياسيين أن هناك مجموعة من العوامل الرئيسية التي أدت إلى قيام الثورات العربية في الدول العربية في أواخر عام ٢٠١٠ وبدايات عام ٢٠١١، ويمكن تلخيصها كالتالي: تدهور الأوضاع الاقتصادية مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة والتضخم والفقر. وأيضاً سيطرة بعض الأنظمة الحاكمة على السلطة لعقود دون

التداول السلمي لها، وعدم النزاهة في الانتخابات، ومحاولات توريث الحكم، وفرض حالات الطوارئ. كما تدهورت الأوضاع الثقافية، واتسعت الفجوة بين العالم العربي والعالم الخارجي، بالإضافة إلى ضعف العدالة الاجتماعية والديمقراطية وتراجع المشاركة السياسية الحقيقية، وتزايد الفوارق الاجتماعية. مما أدى إلى اندلاع الثورات العربية في العديد من البلدان العربية(٣٩).

١ – الآثار السياسية للثورات العربية:

اسفرت الثورات العربية عن العديد من النتائج السياسية المختلفة في الدول العربية. فقد شهدت بعض الدول تدهوراً سياسياً ملحوظاً تمثل في مظاهر عديدة، منها ضعف المؤسسات الحكومية، وعدم الاستقرار السياسي، وتراجع التعددية السياسية، وأيضاً واجهت هذه الدول تحديات كبيرة لبناء نظام ديموقراطي مستقر، ومن هذه الدول تونس ومصر(٤٠).

فقد أدى انهيار الأنظمة السياسية في هذه الدول وتفكك مؤسساتها إلى نشوب حروب أهلية معقدة وانتشار الجماعات المسلحة وغياب سلطة مركزية فعالة، مماساهم في تفاقم هذه الصراعات. فعلى سبيل المثال بعد اندلاع الثورات العربية في كل من ليبيا واليمن وسوريا وتغير الأنظمة الحاكمة، عانت هذه الدول من انقسامات داخلية حادة، ومازالت تواجه موجات شديدة من العنف المصاحب لحركات التغيير السياسي. وذلك على عكس الوضع في مصر تونس رغم حدوث العديد من التغييرات التي أدت إلى تدهور الوضع السياسي بعد الثورات ولكن الدولة لم تصل إلى حالة الانهيار.

كما أدت الثورات العربية وما تبعها من أحداث متتالية وأزمات معقدة إلى قيام عدد من الدول بالتدخل في المنطقة العربية واتباع استراتيجية إقليمية جديدة. مثل التدخل الإيراني والتركي في بعض الدول العربية. حيث وقعت المنطقة تحت تأثير مشاريع عدة يسعى كل منها إلى فرض نفوذه وسيطرته وتحقيق توجهاته الاستراتيجية مما أثر على حالة التوازن الاقليمي(٤١).

٢ – الآثار الأمنية للثورات العربية:

أثرت الثورات العربية منذ اندلاعها في عام ٢٠١١ بشكل كبير على الأوضاع الأمنية في البلدان العربية. فقد أدت إلى انتشار الحروب الأهلية التي تعددت أطرافها وتحالفاتها، وأخذت أشكالاً مختلفة أثنية ومذهبية أو طائفية وقبلية مثل حالات سوريا والعراق وليبيا واليمن، وحدثت العديد من أنشطة العنف والإرهاب في دول أخرى مثل مصر، وتونس، وغيرها(٤٢). وكان أشد أنواع العنف خطورة هو العنف الطائفي لما يحمله

من نتائج سلبيه على المجتمع العربي بأكمله. فقد ظهرت طوائف متعددة، كل منها يدعو إلى أفكار وأيديولوجيات مختلفة، الأمر الذي أدى إلى إحداث انقسامات في بنية المجتمع الواحد(٤٣).

وقام الإرهاب بعد اندلاع الثورات العربية بدور لا يمكن الاستهانة به في زعزعة أمن وأمان المجتمعات، والتأثير على مجالات الحياة كافة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وما يرافق الإرهاب من موجات تكفيرية. كما أدت الأوضاع السياسية والاجتماعية التي نتجت عن الثورات العربية إلى ظهور تنظيمات جديد وتوسع تنظيمات كانت قائمة من قبل، فقد استغلت هذه التنظيمات حالة الفوضى لتعزيز وجودها ونفوذها في المجتمعات(٤٤).

وأيضاً تزايدت عمليات الهجرة غير الشرعية بشكل بشكل ملحوظ سواء الهجرة من دول المنطقة العربية وإليها، أو من الدول العربية للدول الأوروبية، إذ تنتشر بشكل واضح في العديد من الدول العربية، فضلاً عن العديد من الدول الإفريقية خاصة المطلة على البحر المتوسط(٤٥).

٣- الآثار الاقتصادية للثورات العربية:

أثرت الثورات العربية تأثيراً كبيراً على اقتصاديات الدول التي شهدت الثورات العربية، وامتدت تداعياتها اقتصادية لتشمل مختلف القطاعات الاقتصادية في الدول العربية ككل. رغم تنوع وترابط هذه التداعيات، إلا أن هناك بعض المؤشرات الاقتصادية التي تأثرت بشكل ملحوظ نتيجة لهذه الثورات والتي من الصعب حصرها جميعاً.

فقد ارتفع إجمالي المديونية العامة الخارجية للدول العربية المقترضة كمجموعة بنسبة ١.٨ في المائة في عام ٢٠١١ ليبلغ حوالي ١٧٦.٢ مليار دولار. وذلك بسبب تزايد حاجة معظم هذه الدول إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز في ماليتها العامة(٤٦).

شهدت بعض دول المنطقة العربية تراجعاً في حركة الاستثمارات الخارجية منذ الثورات العربية إلى اليوم، وبعض الدول الأخرى شهدت تراجعاً في السنوات الأولى للثورات العربية ولكن بعد ذلك بدأت في استعادة حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لديها(٤٧).

كما شهدت الدول العربية ارتفاعاً في نسبة البطالة، فقد قدرت نسبة البطالة في العالم العربي ٩.٤٠٪ من إجمالي القوى العاملة عام ٢٠١٠، وارتفعت في عام ٢٠١١ لتصل إلى ١٠.٥٠٪ من إجمالي القوى العاملة. ووصلت إلى ١٠.٨٠٪ عام ٢٠٢١(٤٨).

٤ – الآثار الاجتماعية للثورات العربية:

منذ عام ٢٠١١ وحتى اليوم مرت المنطقة العربية بالعديد من التغيرات التي أثرت على وعي الشعوب العربية بأكملها، وأصبح الشباب على دراية واسعة بحقوقه السياسية والمدنية التى يمنحها له الدستور، وبدأوا في تنظيم نشاطات سياسية ركزت على الحريات الفردية، بدلاً من النشاط الحزبي التقليدي. وهو ما سهلته وسائط التواصل الاجتماعي وشبكات الإعلام المرئية(٤٩).

ومنذ قيام الثورات العربية عام ٢٠١١، سعت العديد من الدول العربية إلى وضع استراتيجية لتعزيز المشاركة السياسية والانتخابية والبرلمانية للمرأة سواء من الناحية التشريعية والنصوص القانونية أو الإمكانات المادية والبشرية(٥٠).

وتعد أزمة اللاجئين في المنطقة العربية من أبرز التأثيرات الاجتماعية للثورات العربية، فمع تزايد حدة الصراعات المسلحة والحروب الأهلية وعدم الاستقرار الأمني وتفاقم الوضع الإنساني، فقد تزايد أعداد اللاجئين بشكل ملحوظ، مما أدى إلى أكبر أزمة لجوء في المنطقة العربية منذ عقود. ففي عام ٢٠١١، كان عدد اللاجئين في الدول العربية ٦.٧ مليون مهاجر تقريباً، في عام ٢٠٢١، بلغ عدد اللاجئين ٩.٣ مليون لاجئ تقريباً(٥١).

كما تحولت المراحل الانتقالية في الدول العربية إلى بيئة خصبة منتجة للاضطرابات النفسية الفردية والجماعية، مثل: الفوضى، والصراعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتغير في أنماط التحالفات السياسية، وتصاعد المطالب الفئوية بصورة كبيرة، بالإضافة إلى حدوث فجوة بين الآمال والتوقعات من ناحية والواقع من ناحية أخرى(٥٢).

المحور الثالث: الخلفية التاريخية لدور مصر في الصراع العربي الإسرائيلي:

منذ عام ١٩٤٨ أصبحت القضية الفلسطينية محور أهتمام كبير في العالم العربي، باعتبارها القضية المركزية التي تعكس تطلعات الوحدة بين الدول العربية، وقد لعبت هذه القضية دوراً هاماً في تشكيل العلاقات السياسية بين الزعماء العرب(٥٣).

فقد شهدت القضية الفلسطينية أحداثاً عديدة منذ بداية الأزمة عام ١٩٤٨، ومنذ ذلك الوقت والدولة المصرية لديها مواقف ثابتة لم تتغير تجاه هذه القضية وتضعها على رأس أولوياتها وأهدافها، وقدمت جنودها

ومواردها للدفاع عنها، مؤكدة دورها الإقليمي كداعم رئيسي لهذه القضية في المحافل والمؤتمرات الإقليمية والعالمية(٥٤).

حددت مصر منذ البداية مواقفها تجاه القضية الفلسطينية من ناحية تأثير هذه القضية على دورها الإقليمي، وكان من بين الدوافع التي حثت مصر على دخول حرب سنة ١٩٤٨ للحيلولة دون قيام دولة يهودية على حدود مصر الشرقية إدراكها أن مثل هذه الدولة يمكن أن يشكل حاجزاً جغرافياً يمنع اتصال مصر بالمشرق العربي، وحاجزاً سياسياً يمكن أن يؤدي إلى تهديد دور مصر الإقليمي في المنطقة العربية كلها، وأيضاً حاجزاً اقتصادياً يضر بمصالح مصر الاقتصادية في العالم العربي(٥٥).

وبعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ شغلت القضية الفلسطينية مكانة محورية في دائرة اهتمامات القيادة السياسية المصرية ورؤيتها طيلة العهد الناصري لممارسة دور مصر الإقليمي في المنطقة. إذ قامت في سبتمبر ١٩٦٤ باحتضان إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. وفي أعقاب انتصار مصر في حرب أكتوبر ١٩٧٣ قامت مصر خلال مؤتمر القمة السابع في المغرب عام ١٩٧٤ بالاتفاق مع الدول العربية على تأكيد حق الشعب الفلسطيني في إقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية. كما قادت الجهود العربية في الأمم المتحدة لتأكيد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، والذي كان من نتيجته اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار رقم ٣٢٣٦ في الدورة ال٢٩ بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حق تقرير المصير وحق الاستقلال وحق العودة(٥٦).

في يونيو ١٩٨٩ طرح الرئيس محمد حسني مبارك خطة للسلام تضمنت نقاط عديدة، منها مبدأ الأرض مقابل السلام، وإقرار الحقوق السياسية للفلسطينيين مع وقف جميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية. وفي سبتمبر ١٩٩٣ شاركت مصر في التوقيع على اتفاق أوسلو الذي جاء بالاتفاق على أن هدف المفاوضات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية هو تشكيل سلطة فلسطينية انتقالية منتخبة لمرحلة انتقالية لا تتعدى خمس سنوات تؤدي إلي تسوية نهائية على أساس قرارات مجلس الأمن الدولي.

ورغم تدهور الأوضاع الأمنية بين الفلسطينيين والإسرائيليين في أعقاب اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام ٢٠٠٠، واصلت مصر جهودها لوقف الهجمات المتبادلة بين الطرفين واستئناف مسار التسوية، حيث استضافت قمة طابا في يناير عام ٢٠٠١، وشاركت مصر بقوة في الجهود التي أدت إلى إقرار خطة خريطة الطريق أكتوبر ٢٠٠٢، كما طرحت مبادرة للقيام بدور مباشر في تهيئة الأجواء أمام تنفيذ خطة الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ٢٠٠٤(٥٧).

وبعد قيام حركة حماس بالسيطرة على قطاع غزة في عام ٢٠٠٧، اتخذت مصر موقفاً متشدداً منها وأكدت مصر على دعمها لشرعية السلطة الوطنية الفلسطينية، وتم نقل السفارة المصرية من غزة إلى رام الله(٥٨). كما قدمت مصر كل أشكال الدعم السياسي والمالي والإنساني للسلطة الفلسطينية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، من أجل تمكينها في الدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومواجهة التعنت الإسرائيلي في هذا الشأن(٥٩).

المحور الرابع: الركائز الأساسية لموقف مصر تجاه الصراع العربي الإسرائيلي منذ عام ٢٠١١:

يمكن التعرف على هذه الركائز الرئيسية من خلال تحليل مضمون خطب القيادة السياسية المصرية، وخاصة خطب الرئيس السيسي منذ عام ٢٠١١، والتي يمكن بلورتها في النقاط التالية:

١- التأكيد الدائم والمستمر على إقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية:

إذ قام الرئيس السيسي في خطاباته المنعقدة بشأن هذه القضية بالتأكيد المستمر على ضرورة إقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، كما أكد أن السلام العادل والشامل لا يمكن أن يتحقق دون الاعتراف بحق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة(٦٠). على سبيل المثال في سبتمبر ٢٠١٤، أكد الرئيس السيسي بكلمته في الأمم المتحدة على أن تبقي القضية الفلسطينية على رأس اهتمامات الدولة المصرية، وضرورة إقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية(٦١).

٢- دعم القضية الفلسطينية في مختلف المحافل الدولية:

لم تغب القضية الفلسطينية عن مختلف الخطابات الرئاسية المصرية، سواء في المحافل الوطنية أو الإقليمية أو الدولية، وخاصة في أعقاب اندلاع العمليات العسكرية بين الجانبين(٦٢).

على سبيل المثال في سبتمبر عام ٢٠١٦، ناشد الرئيس السيسي أثناء كلمته بالأمم المتحدة الشعب الإسرائيلي وقيادة دولة إسرائيل بالتحرك تجاه السلام مع فلسطين. وفي مايو ٢٠١٦، أكد الرئيس عبد الفتاح السيسى خلال لقائه مع الرئيس محمود عباس على مواصلة مصر لدعم القضية الفلسطينية من خلال ثلاثة محاور: مواصلة الجهود المصرية لإقامة دولة فلسطينية مستقلة، والحفاظ على الثوابت العربية الخاصة بالقضية الفلسطينية، ودعم الفلسطينيين فى خطواتهم المقبلة سواء بالمشاركة فى تنفيذ المبادرة الفرنسية، أو الذهاب إلى مجلس الأمن(٦٣).

٣- طرح المبادرات وإجراء الاتصالات مع مختلف الشركاء الإقليميين والدوليين:

دائما ما يطرح الرئيس في خطابات العديد من المبادرات الإقليمية والدولية سواء لتهدئة الأوضاع ووقف إطلاق النار أو لحل الأزمة. على سبيل المثال عام ٢٠١٤ طرح الرئيس السيسي أثناء المؤتمر الصحفي مع رئيس الوزراء الإيطالي مبادرة للتهدئة ووقف إطلاق النار.

٤- الالتزام الدائم بدعم الشعب الفلسطيني وإدخال المساعدات الإنسانية:

أكد الرئيس السيسي مراراً في خطاباته التزام مصر بتقديم الدعم الكامل للشعب الفلسطيني بشكل مستدام، فمصر لم ولن تتأخر في تلبية مطالب الفلسطينيين، كما اقترح الرئيس العديد من الحلول للمساهمة في إدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة(٦٤).

المحور الخامس: جهود مصر للتسوية السلمية منذ عام ٢٠١١

ومنذ قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، ورغم التحديات الداخلية التي شهدتها مصر في تلك الفترة، إلا أنها استمرت في لعب دورها في الصراع العربي الإسرائيلي منذ اللحظة الأولى من الثورات العربية على الرغم من حالة عدم الاستقرار التي كانت تعاني منها مصر من بداية الثورة.

١- صفقة تبادل الأسرى في عام ٢٠١١:

بعد اندلاع الثورات العربية عام ٢٠١١ أصبحت مصر بالنسبة لحماس اللاعب الإقليمي الأكثر أهمية، ومن أجل تحسين العلاقات مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر، كانت حماس على استعداد لاتخاذ خطوات كانت تمتنع عن اتخاذها، وتم إنجاز صفقة تبادل الأسرى في أكتوبر عام ٢٠١١، وأطلقت حماس سراح الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط الذي أسرته عام ٢٠٠٦(٦٥).

٢- موقف مصر من عملية الجرف الصامد عام ٢٠١٤:

في ٨ يوليو ٢٠١٤، بدأت إسرائيل عملية الجرف الصامد على غزة التي هدفت إلى وضع حد لإطلاق الصواريخ وتدمير الأنفاق، والتي أسفرت عن مقتل ٢٢٥١ فلسطيني، ونجحت مصر في التوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار في السادس والعشرين من أغسطس عام ٢٠١٤، بعد جولات تفاوضية خلال واحد وخمسين يوماً من القتال.

وتبلور هذا الموقف نتيجة اهتمام القيادة السياسية المصرية بالقضية الفلسطينية، واستعادة دور مصر كوسيط محوري في الصراع، حيث كان التزام الرئيس السيسي بدعم حقوق الفلسطينيين هو الدافع الرئيسي وراء الوساطة المصرية.

٣- إعمار قطاع غزة:

وفي أكتوبر ٢٠١٤ أقيم مؤتمر إعادة إعمار غزة بحضور الرئيس عبد الفتاح السيسي كداعم رئيسي للشعب الفلسطيني، وبمشاركة الرئيس الفلسطيني محمود عباس ووزراء خارجية وممثلي نحو ٥٠ دولة عربية وأجنبية و٢٠ منظمة إقليمية ودولية، وسط حالة من التضامن العالمي مع فلسطين. وجاء المؤتمر استجابة للدعوة التي بادرت بتوجيهها جمهورية مصر العربية ومملكة النرويج(٦٦).

٤- رفض قرار نقل السفارة الأمريكية للقدس:

في ديسمبر ٢٠١٧، أعلنت مصر والدول العربية عن رفضها قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بإعلان القدس عاصمة لإسرائيل وأكد الرئيس السيسى رفض مصر لهذا القرار ولأي آثار مترتبة عليه، موضحاً ثبات الموقف المصرى بشأن الحفاظ على الوضعية القانونية للقدس فى إطار المرجعيات الدولية والقرارات الأممية ذات الصلة(٦٧). ويعكس هذا الرفض ثبات الموقف المصري في الحفاظ على الوضع القانوني للقدس وحقوق الشعب الفلسطيني.

٥- الجهود المصرية للمصالحة الفلسطينية بين فتح وحماس عام ٢٠١٧:

وبعد محاولة للمصالحة بين الفصائل الفلسطينية، شهدتها محطات متعددة، كالقاهرة والرياض ٢٢ والدوحة وأنقره، دعت مصر وفداً من حماس لزيارة القاهرة، وعرضت مطالب حركة فتح الثلاثة للتفاوض معهم، وهى: تسلم السلطة للمؤسسات الحكومية في القطاع، وموافقة حماس على إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وحل حكومة إسماعيل هنية، ووافق وفد حماس على الشروط الثلاثة. وأيضاً استدعت مصر وفداً من حركة فتح، وأطلعته على موافقة حماس على هذه الشروط. ونجحت مصر بالفعل في توقيع اتفاق المصالحة في أكتوبر ٧١٠٢. وتضمن الاتفاق إنهاء الانقسام الفلسطيني على مرحلتين، الأولى: يجرى فيها تمكين ١٢ حكومة رام الله من ممارسة جميع صلاحياتها، والثانية: هي التي تعالج الموضوعات الكبرى، ومنها الإعداد للانتخابات العامة، وكذلك إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية بإدخال الفصيلين فتح وحماس، وتشكيل

المجلس الوطني، وبالفعل تم تسلم سلطة رام الله الوزارات في غزة، كما تسلمت السلطة المنافذ الحدودية، على أن يعقد في القاهرة يوم ١٢ نوفمبر ٧١٠٢ اجتماع لتناول موضوعات المصالحة الأكثر صعوبة في الاتفاق(٨٦).

يعكس هذا الاتفاق الثقة الكبيرة التي تحظى بها مصر من قبل الأطراف المختلفة بفضل دورها التاريخي في الصراع، ومكانتها الإقليمية وعلاقاتها الممتدة. وأيضاً تعكس هذه الجهود تأكيد رؤية الرئيس السيسي على أهمية القضية الفلسطينية، وتعزيز الاستقرار في المنطقة.

٦- موقف مصر من "صفقة القرن":

تهدف هذه الصفقة وفقاً لما أعلنه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في مؤتمر صحفي في البيت الأبيض بمشاركة نتنياهو، يوم الثلاثاء الموافق ٢٨ من شهر يناير ٢٠٢٠، إلى تحقيق السلام بين الفلسطينيين والاسرائيليين، وتشتمل على شقين الأول سياسي والثاني اقتصادي.

في ٢٨ يناير ٢٠٢٠، دعت مصر الفلسطينيين وإسرائيل لضرورة دراسة متأنية للرؤية الأمريكية لتحقيق السلام، وفتح قنوات الحوار؛ لاستئناف المفاوضات، وتتمحور رؤية مصر حول ضرورة التوصل لتسوية القضية الفلسطينية وحقوق الفلسطينيين، وفقاً للشرعية الدولية ومقرراتها. وفي ١ فبراير عام ٢٠٢٠، وخلال لقاء الرئيس السيسي بالرئيس الفلسطيني محمود عباس في الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب بالقاهرة، أكد على ثبات موقف مصر تجاه القضية الفلسطينية وعلى إقامة دولة ذات سيادة مستقلة وفقاً للشرعية الدولية ومقرراتها. وأيضاً أكد وزير الخارجية سامح شكري موقف مصر وإصرارها على تسوية عادلة تعيد حقوق الشعب الفلسطيني وتقيم دولته على حدود ٤ يونيو عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية(٦٩).

٧-موقف مصر من اتفاقيات التطبيع العربية الإسرائيلية عام ٢٠٢٠:

تسعى إسرائيل دائماً لإقامة العلاقات وتوقيع الاتفاقيات مع العديد من دول المنطقة العربية، فقد انطلقت في اتفاقياتها السابقة مع الدول العربية ذات الارتباط المباشر مع حدودها، كما حدث في اتفاقية معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية التي وقعها الرئيس أنور السادات في ٢٦ مارس ١٩٧٩ في كامب ديفيد. كما وقعت الأردن مع إسرائيل معاهدة "وادي عربة" في ٢٦ أكتوبر ١٩٩٤. في يناير سنة٢٠٢٠، كان أعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن "صفقة القرن" هي بداية الإعلان عن توقيع اتفاقيات التطبيع مع الإمارات والبحرين في سبتمبر ٢٠٢٠، تحت مسمى اتفاقيات "أبرهام"، ثم السودان والمغرب بعد ذلك في هذه الاتفاقية(٧٠).

ورحبت مصر بهذه الاتفاقيات، فقد أكد الرئيس السيسي على متابعته للبيان المشترك الثلاثي بين الولايات المتحدة الأمريكية ودولة الإمارات وإسرائيل حول الاتفاق على إيقاف ضم إسرائيل للأراضي الفلسطينية، معتبراً أنها خطوات من شأنها إحلال السلام في الشرق الأوسط. مع التأكيد على موقف مصر الثابت بشأن ضرورة إيجاد حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية(٧١).

٨- موقف مصر من أزمة غزة عام ٢٠٢١:

بدأت هذه الأزمة في حي الشيخ جراح عام ٢٠٢٠، عندما تسارعت الاجراءات القانونية من قبل إسرائيل لإخلاء العائلات الفلسطينية من منازلها، ومنذ حدوث الأزمة أدانت مصر كافة المحاولات التي تهدف إلى تهجير السكان الفلسطينيين من منازلهم وكذلك تغيير الهوية الديموغرافية للقدس(٧٢).

وتصاعد الاضطرابات في حي الشيخ جراح، وذلك عندما تم اقتحام المسجد الأقصى من قبل الجنود الإسرائيليين في ١٠ مايو ٢٠٢١ في شهر رمضان على هامش ما يسمى بـ يوم القدس الإسرائيلي، ونتيجة لذلك تصاعد خطاب فصائل المقاومة والانتقال من التهديد العام إلى وضع إطار زمني وتقديم مطالب محددة(٧٣).

وفي يوم ٢١ مايو ٢٠٢١، استطاعت مصر وقف إطلاق النار في غزة، وإنهاء الحرب التي استمرت ١١ يوماً، بعد محادثات ومفاوضات مكثفة مع المستوى الإقليمي والدولي، مما عزز من وساطة مصر في الصراع العربي الإسرائيلي ومكانتها الإقليمية، كما أكد الرئيس الأمريكي بايدن أن إدارته تتطلع إلى تعزيز العلاقات الثنائية في ضوء دور مصر المحوري إقليمياً ودولياً وجهودها السياسية الفاعلة في دعم أمن المنطقة واستقرارها وحل أزماتها(٧٤).

كما تم نقل الإصابات الحرجة من غزة للعلاج بالقاهرة، وكلفت وزارة الصحة المصرية الأطباء بالعمل في مستشفيات سيناء لاستقبال الفلسطينيين، وجاءت المبادرة الكبرى بإعلان الرئيس السيسي عن تقديم مبلغ ٥٠٠ مليون دولار لمصلحة عملية إعادة إعمار غزة(٧٥).

في ٢ سبتمبر ٢٠٢١ بالقاهرة، بدأت فعاليات القمة الثلاثية المصرية الأردنية الفلسطينية، وناقشت القمة حث الإدارة الأمريكية على الوفاء بوعودها بالحفاظ على حل الدولتين، من خلال خطوات عملية تضع حداً للسياسة الاستيطانية، وأيضاً العمل على فتح مسار سياسي يفضي إلى إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية مستقلة(٧٦). كما نظمت مصر قمة رباعية بالتعاون مع الأردن وفرنسا وألمانيا عام ٢٠٢١، بهدف حل الصراع على أساس حل الدولتين، واستئناف المفاوضات على أساس قرارات الشرعية الدولية. كما قامت مصر بوصف

الصراع فى كل محفل دولي على أنه مصدر عدم الاستقرار فى المنطقة، ودعت للتكاتف لحل القضية الفلسطينية. ودائماً ما تكثف مصر اتصالاتها بالأطراف الإقليمية والدولية لاحتواء الأزمة(٧٧).

رغم أن الدراسة تتناول الفترة الزمنية من ٢٠١١ إلى ٢٠٢١، إلا أن الأحداث البارزة التي شهدتها المنطقة العربية، مثل الاعتداءات الإسرائيلية على غزة ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ والاعتداءات في لبنان في ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، استدعت التطرق إليها نظراً لأهميتها وتأثيرها على تحليل الدور الإقليمي لمصر في الصراع العربي الإسرائيلي.

٩- موقف مصر من الاعتداءات الإسرائيلية ٧ أكتوبر ٢٠٢٣:

منذ بداية الاعتداءات الإسرائيلية على غزة في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، اتسم الموقف المصري بالحسم وسرعة التفاعل، وشدد الرئيس السيسي على ضرورة أن يبقى سكان غزة موجودين على أرضهم؛ لعدم تصفية القضية الفلسطينية. وأجرى الرئيس السيسى اتصالات مكثفة بهدف وقف إطلاق النار، والعمل مع المجموعة العربية فى مجلس الأمن على إيجاد وسائل ضغط دولية تجبر إسرائيل على فرض هدنة إنسانية. كما طالبت مصر إسرائيل بتجنب استهداف معبر رفح حتى يتسنى إيصال المساعدات الدولية إلى القطاع، وأقامت مصر أكبر جسر مساعدات ونظمت حملات للتبرع بالدم لدعم غزة، كما استقبل مطار العريش الدولي طائرات مساعدات إنسانية من عدة دول(٧٨). وفي ٢٢ نوفمبر رحب الرئيس السيسي بما نجحت به الوساطة المصرية القطرية الأمريكية في الوصول إلى إتفاق على تنفيذ هدنة وتبادل المحتجزين لدى الطرفين(٧٩). وأكد على متابعته للتطورات التي تمر بها المفاوضات للتوصل إلى هدنة شاملة، ودعوته لكل الأطراف للتوصل لاتفاق ينهي المأساة الإنسانية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني(٨٠).

١٠- موقف مصر من الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان:

منذ عام ٢٠١٤ وحتى اليوم شهدت لبنان العديد من الاعتداءات الإسرائيلية المتتالية، سواء كانت جوية أو الاشتباكات الحدودية التي تكررت بينها وبين وعناصر من حزب الله، ومنها اشتباكات عامي ٢٠١٥ و٢٠٢٠. وتدين مصر دائماً تلك الاعتداءات وتؤكد على الدعم الكامل لاستقرار لبنان وتجنب التصعيد العسكري، وتشدد على الالتزام بالقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن. كما تناشد مصر القوى المؤثرة في المجتمع الدولي للتدخل لتجنيب تصعيد الصراع. وفي عام ٢٠٢٢ رحبت مصر بالتوصل إلى اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل. وفي سبتمبر ٢٠٢٣ أدانت مصر التصعيد الإسرائيلي في لبنان والعمليات العسكرية الموسعة، وعقب تصاعد الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان عام ٢٠٢٤ حذرت مصر من مخاطر فتح جبهة

حرب جديدة فيها، وتشدد على ضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار. وقام الرئيس السيسي بإرسال مساعدات طبية وإغاثية طارئة للبنان، مؤكداً استمرار دعم مصر لها على جميع الأصعدة(٨١).

– أثر الثورات العربية على دور مصر تجاه الصراع العربي الإسرائيلي في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠٢١:

أفضت الثورات العربية عام ٢٠١١ إلى تغييرات جوهرية في بنية الدول العربية، مما انعكس واضح على قدراتها الداخلية والخارجية لهذه الدول، وأثر بشكل مباشر على أدوارها في العديد من القضايا الإقليمية، وأبرزها الصراع العربي الإسرائيلي. ومن خلال ما تناولته الدراسة نستنتج أن الثورات العربية وما تبعها من تداعيات سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية أثرت على مقومات الدور الإقليمي لمصر، مما انعكس على دورها في الصراع العربي الإسرائيلي، ولكن هذا التأثير اختلف من فترة إلى أخرى، استناداً إلى ما تمتلكه من مقومات والأوضاع المحيطة بالمنطقة العربية.

١ – أثر الثورات العربية على دور مصر تجاه الصراع العربي الإسرائيلي من ٢٠١١ إلى ٢٠١٤:

نتيجة لقيام ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١، ٣٠ يونيو ٢٠١٣، فقد مرت مصر بفترات انتقالية، اتسمت بعدم الاستقرار السياسي والأمني، حيث تصاعدت معدلات العنف والتهديدات الإرهابية، خاصة في سيناء، كما شهدت البلاد تراجعاً حاداً في المؤشرات الاقتصادية، بسبب اضطراب الأوضاع الداخلية وهروب الاستثمارات، مما أثر على الوضع الاجتماعي بارتفاع معدلات البطالة والفقر. هذه التحديات الداخلية أضعفت مقومات الدور الإقليمي لمصر، وأدت إلى انخراطها في معالجة أزماتها الداخلية.

في الوقت نفسه أفرزت الثورات العربية تحديات إقليمية أثرت على دور مصر في الصراع العربي الإسرائيلي، مثل تصاعد الحروب الأهلية والانقسامات السياسية في سوريا وليبيا واليمن، بالإضافة إلى تنامي تهديد الإرهاب العابر للحدود، وارتفاع معدلات الهجرة غير الشرعية. هذه الأوضاع فرضت أعباء إضافية على مصر وأثرت على قدرتها في حشد الدعم الإقليمي والدولي للقضية الفلسطينية.

ورغم هذه التحديات، حرصت مصر على استكمال دورها في الصراع العربي الإسرائيلي، على سبيل المثال دورها في الوساطة للمصالحة بين حركتي فتح وحماس في القاهرة يوم ٢٧ فبراير ٢٠١١، مما يعكس التزامها بدورها التاريخي في دعم القضية الفلسطينية.

٢- أثر الثورات في المنطقة العربية على دور مصر تجاه الصراع العربي الإسرائيلي من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢١:

منذ عام ٢٠١٤، تبنت مصر استراتيجية شاملة لتعزيز مقوماتها الداخلية والخارجية مما أتاح لها فرصة لاستعادة دورها الإقليمي الفعال في الصراع العربي الإسرائيلي، وكان في مقدمة هذه المقومات القدرات السياسية، حيث استفادت مصر من خبرتها الطويلة في إدارة النزاعات الإقليمية وشبكة علاقاتها لدعم جهود السلام، كما ساهمت عضوية مصر ورئاستها لبعض المنظمات الإقليمية والعالمية في تعزيز مكانتها كوسيط رئيسي وأتاحت لها منصات لحشد الدعم الإقليمي والدولي للقضية الفلسطينية، وزادت من مصداقيتها كوسيط محايد، وخاصة لدى الفصائل الفلسطينية وإسرائيل.أما بالنسبة للقدرات الأيديولوجية فقد كان التزام القيادة السياسية واضحاً، إذ يؤكد الرئيس السيسي باستمرار أن القضية الفلسطينية هي قضية مصر الأولى، مشدداً على دعم حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولة مستقلة على حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. وفيما يتعلق بالقدرات العسكرية، فقد تمكنت مصر من الحفاظ على حدودها مما عزز من قدرتها على القيام بدور أكثر تأثيراً في الصراع. كما ساهمت المقومات الثقافية لمصر مثل تاريخها الثقافي والحضاري وعلاقتها بالشعب الفلسطيني، إضافة إلى دور المؤسسات المصرية كالأزهر الشريف والقوى الناعمة الأخرى في تعزيز مكانتها كوسيط موثوق. أما من ناحية القدرات الاقتصادية، فقد ساهمت في تقديم التسهيلات للقطاع الفلسطيني، خاصة في غزة، من خلال المعابر الحدودية، وتقديم المساعدات الانسانية للشعب الفلسطيني مما ساهم في تعزيز الثقة في جهود الوساطة المصرية.

مع ذلك استمرت آثار الثورات العربية والتحديات الإقليمية الأخرى في فرض ضغوط كبيرة على مصر. فقد ساهمت الحروب الأهلية في سوريا وليبيا وتصاعد التدخلات الخارجية مثل التدخل التركي والإيراني في زعزعة الاستقرار الإقليمي، بالإضافة إلى ذلك انشغلت مصر بمعالجة قضايا كبرى مثل قضية سد النهضة. مما شكل عبئاً إضافياً على جهودها في الصراع العربي الإسرائيلي.

رغم هذه التحديات تمكنت مصر من القيام بأدوار بارزة في الصراع العربي الفلسطيني. على سبيل المثال دعمها لقطاع غزة عام ٢٠١٤، ونجاحها في الوساطة بين الفصائل الفلسطينية عام ٢٠١٧، إلى جانب دورها في إدارة أزمة قطاع غزة في ٢٠٢١، ودورها في الاعتداءات في لبنان، كما ساهمت في تقديم المساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني، وحشد الدعم الإقليمي والدولي للقضية الفلسطينية.

الخاتمة:

تناولت الدراسة أثر الثورات في المنطقة العربية على الدور الإقليمي لمصر تجاه الصراع العربي الإسرائيلي في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠٢١، وتوصلت إلى النتائج التالية:

١- أن هناك علاقة ارتباطية بين قدرة الدولة على قيامها بدورها الإقليمي وبين قوة البيئة الداخلية لها، فكلما زادت قوة البيئة الداخلية زادت قدرتها على لعب دور إقليمي مؤثر، وذلك في حال وجود إرادة ذاتيه لدى الدولة لتحقيق هذا الدور.

٢- أن الثورات العربية لها تداعيات إيجابية وسلبية، فمن الناحية الإيجابية ساهمت في الحد احتكار السلطة السياسية من قبل فئة أو حزب واحد، مما أدى إلى توسيع المشاركة السياسية عبر الانتخابات، ومن الناحية السلبية أدت في دول مثل سوريا وليبيا واليمن إلى الفوضى والحروب الأهلية التي لا تزال مستمرة حتى اليوم

٣- منذ عام ١٩٤٨، لعبت مصر دوراً مركزياً وثابتاً في دعم القضية الفلسطينية. فقد تمحورت مواقفها حول دعم حقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة على حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

٤- رغم التحديات الداخلية والخارجية التي واجهتها مصر منذ قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، إلا أنها واصلت جهودها في دعم القضية الفلسطينية، من خلال دورها في الوساطة بين الأطراف المختلفة، وجهودها في وقف إطلاق النار خاصة في أوقات التصعيد العسكري، والمشاركة في إعادة إعمار غزة، ودعم المصالحة الفلسطينية، والدفاع عن حقوق الفلسطينيين، وتقديم الدعم الإنساني في أوقات الأزمات، بالإضافة إلى جهودها في حشد الدعم الإقليمي والدولي للقضية الفلسطينية.

التوصيات:

١- توصي الدراسة بضرورة اهتمام مصر بشكل أكبر بتفعيل وتعزيز مقوماتها الإقليمية، خاصة في ظل التحديات الإقليمية الراهنة. ويجب أن تركز على استثمار إمكاناتها السياسية والاقتصادية والثقافية لدعم دورها في القضايا الحيوية مثل القضية الفلسطينية، بما يساهم في تعزيز استقرار المنطقة العربية.

٢- ضرورية العمل على حماية الدولة القومية من التهديدات التي تواجهها، مثل التدخلات الخارجية والإرهاب والحروب الأهلية. ويتطلب ذلك تعزيز دور المؤسسات الوطنية وترسيخ مفهوم الوحدة داخل الدول العربية.

٣- توصي الدراسة بضرورة تفعيل دور جامعة الدول العربية، والعمل العربي المشترك للتوصل إلى حل فعلي ونهائي للصراع العربي الإسرائيلي، فلابد من تفعيل المسار السياسي مرة أخرى، وضرورة إقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

الهوامش:

١- إبراهيم نوار وآخرون، **التطورات المعاصرة لدور مصر الإقليمي**، أعمال المؤتمر السنوي الثاني والعشرين للبحوث السياسية ٣٠- ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية السياسية جامعة القاهرة، ص٣٩.

٢- عبد الحكيم عامر ملحم، **"أثر الثورات العربية وتفاعلاتها الإقليمية والدولية في القضية الفلسطينية ومستقبلها**، رسالة دكتوراه، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٧- ٢٠١٨).ص١٧٩، ١٨٠.

٣- أحمد خشبة محمد، **الدور المصري في عملية السلام الفلسطينية- الإسرائيلية في الفترة (٢٠٠٠- ٢٠٠٩)**، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٣).

٤- الشيماء عبد السلام إبراهيم، **العوامل الداخلية السياسية والاقتصادية لثورة ٢٥ يناير في مصر (٢٠٠٥- ٢٠١١)**، رسالة دكتوراه، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، مايو ٢٠١٥)، ص ١٤.

٥- إبراهيم محمد محمد، **التأصيل العلمي لطبيعة الثورة وأنواعها**، دار المنظومة، (جامعة بور سعيد: كلية تجارة، قسم العلوم السياسة والادارة العامة)، ص٢٥٨.

٦- غيث عبد الناصر سعود القاضي، **أثر الاحتجاجات الشعبية على الإصلاح السياسي في الوطن العربي ٢٠٢١-٢٠١١: " دراسة مقارنة الأنظمة الملكية والأنظمة الجمهورية "الأردن- البحرين- تونس– مصر"**، رسالة دكتوراة، (جامعة مؤتة: كلية الدراسات العليا، الاردن، ٢٠٢١)، ص١٠، متاح على: http://search.mandumah.com/Record/1207120

٧- إيمان أحمد رجب، **مفاهيم الأسس العلمية: الدور الإقليمي**، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ص٩، متاح على: www.icfsthinktank.org

8- Phebe Marr, **Egypt's Regional Role**, Institute for National Strategic Studies, National Defense University, Number 24, April 1995

9- Elfatih A. Abdel Salam, **The Arab spring: Its origins, evolution and consequences… four years on**, Intellectual Discourse,(Vol 23, No 1, 2015).

١٠- قيس سالم عبدالقادر العويسات، **تداعيات الثورات العربية على الأمن الاقليمي العربي ٢٠١٠ - ٢٠١٧**، رسالة دكتوراه، (جامعة مؤتة: كلية الدراسات العليا، ٢٠١٧)، متاح على: http://search.mandumah.com/Record/876265

١١- أسماء قطاف، **الدور الإقليمي في السياسة الخارجية: دراسة مفاهيمية نظرية**، مجلة الحقوق والحريات، (كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة بسكرة، ٢٠١٧)، ص ٤٣.

١٢- أحمد خشبة محمد، الدور المصري في عملية السلام الفلسطينية- الإسرائيلية في الفترة (٢٠٠٠- ٢٠٠٩)، **مرجع سابق**.

١٣- عبد الحكيم عامر ملحم، "أثر الثورات العربية وتفاعلاتها الإقليمية والدولية في القضية الفلسطينية ومستقبلها، **مرجع سابق**.

١٤- **خطاب الرئيس عبد الفتاح السيسي بحفل التنصيب بقصر القبة**، رئاسة جمهورية مصر العربية، ٨/ ٦/ ٢٠١٤، متاح على: https://n9.cl/75i7u

١٥- جواد صالح مهدي النعماني، **المقومات السياسية- تقييم جغرافي لستراتيجية الأمن القومي العراقي للعام ٢٠٠٧ – ٢٠١٠**، المرجع الإلكتروني للمعلوماتية، تاريخ ٢٠٢٠/١٠/٤، متاح على: https://almerja.net/reading.php?idm=139376

١٦- مروة عبدالحليم، **الدلالات السياسية لنتائج الاستفتاء على دستور مصر ٢٠١٤**، الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٢يناير ٢٠١٤، متاح على: https://2u.pw/C7yukwF

١٧- **دستور جمهورية مصر العربية لعام ٢٠١٤**، الهيئة العامة للاستعلامات، الباب الأول، المادة ٥، ص٧.

١٨- **المرجع السابق**، الباب الخامس الفصل الأول، المادة ١٠١، ص٢٧.

١٩- **الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠ المُحدثة)**، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٣، ص١٢

٢٠- علي الدين هلال، **٢٠٢٢ عام المجتمع المدني في مصر**، (العدد ٥، مارس ٢٠٢٢)، ص١، متاح على: https://www.idsc.gov.eg/Article/details/6870
٢١- دستور جمهورية مصر العربية لعام ٢٠١٤، **مرجع سابق**، الباب الأول، المادة ٥، ص٢٦.
٢٢- أبو بكر الدسوقي، **المشاركة والفاعلية .. سياسة مصر الخارجية تجاه المنظمات الدولية والإقليمية**، آفاق استراتيجية، (العدد ٣، يونيو ٢٠٢١)، ص١،٢.
٢٣- محمود قاسم، **"الجمهورية الجديدة".. تغير القيادة السياسية وأثره في استعادة المكانة والدور الخارجي لمصر**، المرصد المصري، ٨ يونيو ٢٠٢٢، متاح على: https://marsad.ecss.com.eg/70490/
٢٤- **رؤية الرئيس في ٤ كتب لهيئة الاستعلامات**، الهيئة العامة للاستعلامات، تاريخ النشر الاثنين ٨ اكتوبر ٢٠١٨، متاح على: https://www.sis.gov.eg/Story
٢٥- **خطب الرئيس**، الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية، متاح على: https://www.presidency.eg/ar/
٢٦- أحمد خشبة محمد، الدور المصري في عملية السلام الفلسطينية- الإسرائيلية في الفترة (٢٠٠٠- ٢٠٠٩)، **مرجع سابق**، ص ١٦.
٢٧- دستور جمهورية مصر العربية لعام ٢٠١٤، **مرجع سابق**، الفصل الثاني، المادة ٢٧، ص١٤.
٢٨- ندى مسعود، **مصر تتحرك نحو بناء إصلاح اقتصادي قوي: لمحة على البرنامج القومي للإصلاحات الهيكلية**، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ١٥ مايو ٢٠٢١، متاح على: https://idsc.gov.eg/DocumentLibrary/View/4641
٢٩- الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠ المُحدثة)، **مرجع سابق**، ص٧،٥.
30- 2024 Egypt Military Strength: Warpower: Egypt, Global fire power index, 2024, Available at: https://www.warpoweregypt.com/
٣١- سامي راغب، **الخبراء العسكريون: تسليح الجيش شهد طفرة كبيرة في عهد الرئيس السيسي**، الجمهورية، ١٩ ديسمبر ٢٠٢١، متاح على: https://m.gomhuriaonline.com/Gomhuria/949567.html
٣٢- دستور جمهورية مصر العربية لعام ٢٠١٤، **مرجع سابق**، الفصل الثامن، المادة ٢٠٠، ص٦٣.
٣٣- محمود قاسم، "الجمهورية الجديدة".. تغير القيادة السياسية وأثره في استعادة المكانة والدور الخارجي لمصر، **مرجع سابق**.
٣٤- خديجة عرفة، **مصر ومؤشر القوة العسكرية عام ٢٠٢٢**، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ١٩ إبريل ٢٠٢٢، متاح على: https://www.idsc.gov.eg/Article/details/6954
٣٥- دستور جمهورية مصر العربية لعام ٢٠١٤، **مرجع سابق**، الباب الثاني، الفصل الثالث، المادة ٥٠، ص٢٠.
٣٦- الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠ المُحدثة)، **مرجع سابق**، ص٦١.
٣٧- **١٠ سنوات على ثورة ٣٠ يونيو جهود الثقافة لحماية الهوية وحفظ التراث ومواجهة التطرف الفكري في عهد الرئيس السيسي**، وزارة الثقافة المصرية، ٣ يوليه ٢٠٢٣، متاح على: https://n9.cl/ybkan
٣٨- محمد أنيس سالم، **قوة مصر الناعمة ٢٠٢٢**، أفاق مستقبلية، (العدد ٢، يناير ٢٠٢٢)، ص١.
39- Kamal Eldin Osman Salih, **THE ROOTS AND CAUSES OF THE 2011 ARAB UPRISINGS**, ResearchGate, p 186- 188, available at: www.plutojournals.com/asq/
٤٠- حسين غريبة، الحراك العربي ومقومات الثورة حالتا تونس ومصر، شؤون الأوسط، (العدد ١٤٨، ٢٠١٤)، ص١٠٨، متاح على: http://search.mandumah.com/Record/587586
٤١- مصطفى صلاح، **التدخلات التركية والإيرانية في المنطقة العربية: توافقات استراتيجية ومسارات مختلفة**، المركز العربي للبحوث والدراسات، ١٥ أبريل ٢٠١٨، متاح على: https://acrs.albawabhnews.com/40699
٤٢- قيس سالم عبدالقادر العويسات، تداعيات الثورات العربية على الأمن الاقليمي العربي ٢٠١٠ - ٢٠١٧، رسالة دكتوراه، **مرجع سابق**، ص١٠٧.
٤٣- أسامة أحمد محمد الشركسي، التحديات السياسية وتأثيرها على الأمن المجتمعي العربي ٢٠١١-٢٠١٦، رسالة ماجستير، **مرجع سابق**، ص٧٠.
٤٤- **الطائفية والتطرف ما بعد الربيع العربي.. الأسباب والمسارات والمآلات**، رواق، د.ت، متاح على: https://rowaq.maysaloon.fr/archives/6588
45- Dana K. Haffar, Drivers of Youth Irregular Migration: Evidence from the MENA Region, The Lebanese American University (LAU), November 2022, Available at: https://2u.pw/FqiLkC1d

٤٦- **موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف- الفصل التاسع**، مجموعة البنك الدولي، ص١٨٥، متاح على: https://n9.cl/46x1n

47- Mohsin Khan, The Economic Consequences of the Arab Spring, Atlantic Council, FEBRUARY 2014, p1.

٤٨- **بطالة، إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة)**، مجموعة البنك الدولي، متاح على: https://n9.cl/j23rn

49- Giovanna Tanzarella, Culture in the Mediterranean and the Arab Spring, IEMED, 2022, Available at: https://2u.pw/NFuxFhYb

٥٠- مايسة خليل حسن السيد، **تطور مشاركة المرأة العربية سياسيا منذ ٢٠١١: دراسة حالة المشاركة السياسية للمرأة في مصر**، المركز الديموقراطي العربي، ١ فبراير ٢٠٢٣، متاح على: https://democraticac.de/?p=87486

٥١- **عدد اللاجئين حسب بلد أو إقليم اللجوء**، مجموعة البنك الدولي، متاح على: https://n9.cl/k902y

٥٢- داليا رشدي، **قراءات إعلامية » التداعيات النفسية لتحولات ما بعد الثورات العربية**، مجموعة الخدمات الصحية، د.ت، متاح على: https://rsgleb.org/article.php?id=706&cid=22&catidval=0

53- Anne Bauer, **Egypt and the Palestinian Cause**, KONRAD ADENAUER STIFTUNG, January 2022, P1.

٥٤- **دور مصر التاريخى فى الحفاظ على القضية الفلسطينية**، سبق، متاح على: https://sabaq.me/?p=167167

٥٥- حسن نافعة، **العلاقات المصرية – الفلسطسنية: رؤية تحليلية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ٨، العدد ٢٩، ١٩٩٧، ص٩.

٥٦- حسني الدمراوي، **مصر والقضية الفلسطينية**، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٦ يونيو ٢٠٢٢، متاح على: https://n9.cl/5nr9n

٥٧- سعيد عكاشة، **مصر والقضية الفلسطينية: قيادة الجهود الإقليمية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٣/ ٩/ ٢٠٢١، متاح على: https://acpss.ahram.org.eg/News/17254.aspx

٥٨- عبد الحكيم عامر ملحم، "أثر الثورات العربية وتفاعلاتها الإقليمية والدولية في القضية الفلسطينية ومستقبلها، **مرجع سابق**، ص١٥٨.

٥٩- حسني الدمراوي، مصر والقضية الفلسطينية، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٦ يونيو ٢٠٢٢، **مرجع سابق**.

٦٠- إصلاح عبد الناصر عبد الرحمن حسن، **الاستجابة المصرية للقضية الفلسطينية في خطابات رئيس الجمهورية: دراسة تحليلية للفترة من ٢٠١٤- ٢٠٢٣**، مجلة كلية الآداب بقنا، المجلد ٣٣، العدد ٦٢، (كلية الآداب: جامعة جنوب الوادي، يناير ٢٠٢٤)، ص٣٥٤.

٦١- القضية الفلسطينية، الهيئة العامة للاستعلامات، **مرجع سابق**.

٦٢- إصلاح عبد الناصر عبد الرحمن حسن، الاستجابة المصرية للقضية الفلسطينية في خطابات رئيس الجمهورية: دراسة تحليلية للفترة من ٢٠١٤- ٢٠٢٣، **مرجع سابق**، ٣٥٣.

٦٣- القضية الفلسطينية، الهيئة العامة للاستعلامات، **مرجع سابق**.

٦٤- إصلاح عبد الناصر عبد الرحمن حسن، الاستجابة المصرية للقضية الفلسطينية في خطابات رئيس الجمهورية: دراسة تحليلية للفترة من ٢٠١٤- ٢٠٢٣، **مرجع سابق**، ٣٥٤.

65- Shikaki Khalil, **Coping with the Arab Spring: Palestinian Domestic and Regional Ramifications**, Crown Center for Middle East Studies, Brandeis University, December 2011, No 58, p 5.

٦٦- هبه زين، **الجهود المصرية لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط منذ عام ٢٠١٤**، المرصد المصري، ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٣، متاح على: https://marsad.ecss.com.eg/79754/

٦٧- **القضية الفلسطينية**، الهيئة العامة للاستعلامات، ٣٠ مارس ٢٠٢٤، متاح على: https://n9.cl/4arrng.

٦٨- محمود كريم، **آفاق المصالحة الفلسطينية.. الأبعاد والعوائق**، السياسة الدولية، ٢٣/ ١١/ ٢٠١٧، متاح على، https://www.siyassa.org.eg/News/15417.aspx

٦٩- **صفقة القرن**، الهيئة العامة للاستعلامات، ٦ فبراير ٢٠٢٠، متاح على: https://www.sis.gov.eg/Story/198424?lang=ar

٧٠- سليمان بشارات، **اتفاقيات "أبراهام" وتشكل الجغرافيا السياسية لإسرائيل بمنطقة الخليج العربي**، مركز يبوس للإستشارات والدراسات الإستراتيجية، ٢٢/ ٢/ ٢٠٢٢، متاح على: http://yabous.info/?ID=45

٧١- **التطبيع الإسرائيلي الإماراتي: مصر أولى المرحبين وإيران تعتبره "مخزيا"**، فرانس ٢٤، ١٣/ ٨/ ٢٠٢٠، متاح على: https://n9.cl/hrkzy6

٧٢- **مصر تدين محاولات تهجير الفلسطينيين من حي «الشيخ جراح»**، الشرق الأوسط، ١٧ فبراير ٢٠٢٢، متاح على: https://n9.cl/99x8p

٧٣- عبير ياسين، **المشهد الفلسطيني أبعد من حي الشيخ جراح، القضية الفلسطينية من الحرب إلى التهدئة (حرب غزة الرابعة- مايو ٢٠٢١)**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، يوليو ٢٠٢١، ص٤.

74- Khalil Al-Anani, **Explaining Egypt's Role during the Gaza War**, Arab Center Washington DC, Jun 3, 2021, Available at: https://2u.pw/IyU0LnMb

٧٥- **تداعيات ما بعد الحرب الإسرائيلية على غزة، القضية الفلسطينية من الحرب إلى التهدئة، (حرب غزة الرابعة- مايو ٢٠٢١)**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، يوليو ٢٠٢١، ص١٨، متاح على: https://2u.pw/AehIZVBD

٧٦- القضية الفلسطينية، الهيئة العامة للاستعلامات، **مرجع سابق**.

٧٧- وسام عبد العليم، **جهود مصرية كبيرة لدعم القضية الفلسطينية بقيادة الرئيس السيسي**، الأهرام، ١٠/١٢/ ٢٠٢٤، متاح على: https://gate.ahram.org.eg/News/4699290.aspx

٧٨- حنان أبو سكين، **المواقف الإقليمية والدولية من الحرب على غزة .. المحركات والدوافع**، السياسة الدولية، ١٠/٢٣/ ٢٠٢٣، متاح على: https://www.siyassa.org.eg/News/19711.aspx

٧٩- **نشر رقمي للرئيس عبد الفتاح السيسي على صفحته الرسمية على فيس بوك**، ٢٢ نوفمبر ٢٠٢٣، متاح على: https://www.facebook.com/share/p/CUHppdBuQgR9QNJV/

٨٠- **نشر رقمي للرئيس عبد الفتاح السيسي على صفحته الرسمية على فيس بوك**، ٦ مايو ٢٠٢٤: متاح على: https://www.facebook.com/share/p/bLLbjGMu8YYu1eD6/

٨١- **مصر ولبنان، الهيئة العامة للاستعلامات**، ٩ أكتوبر ٢٠٢٤، متاح على: https://n9.cl/7dls6